العدد (4080) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (6) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

اتّهم الحكومة الاتحاديّة بالسعي لهدم الكيان السياسي للإقليم

رئيس حكومة إقليم كردستان: بغداد تتحمّل مسؤوليّة تلكؤ الحوار

أكد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، أمس، الالتزام بوحدة العراق وقرار المحكمة الاتحادية العليا وحلّ المشاكل بموجب الدستور. جاء ذلك بعد أكثر من شهرين على إجراء إقليم كردستان الاستفتاء على تقرير المصير الذي رفضته بغداد.

بارزاني ونائبه مع ماكرون في قصر الاليزيه

□ بغداد / المدى

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أصدرت، قبل أسبوعين، حكماً بعدم دستورية استفتاء كردستان. وقالت المحكمة إنها "أصدرت حكماً بعدم دستورية الاستفتاء الجاري يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ في كردستان وبقية المناطق خارجه وإلغاء الآثار والنتائج المترتبة عليه كافة".

وفي سياق آخر، حمّل بارزاني بغداد مسؤولية عدم إجراء حوار مع أربيل لحلّ الخلافات وإنهاء العقوبات. واعتبر أن عدم المصادقة على الموازنة بصيغتها الحالية أفضل من إقرارها ونحن نأمل إعادة النظر فيها.

وقال نيجيرفان بارزاني، في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء اجتماع مجلس وزراء إقليم كردستان، وتابعته (المدى) أمس، إن "الدعوة التي تلقيناها لزيارة باريس تثبت دعم فرنسا لإقليم كردستان، والرئيس الفرنسي أكد رغبته في المساهمة بحل الخلافات بين أربيل وبغداد". وأضاف "لم تصلنا أي معلومات حتى الآن بشأن تفاصيل الاتصال الذي أجراه الرئيس إيمانويل ماكرون مع العبادي".

وأضاف رئيس حكومة إقليم كردستان "كنا سنكون سعداء بالسفر إلى فرنسا عن طريق بغداد، لكن للأسف هذا لم يحدث". وأكد "لا توجد أي مفاوضات فنية أو سياسية مع بغداد حالياً رغم دعواتنا المتكررة لإجراء الحوار وسبب ذلك سؤال يجب أن تجيب عليه الحكومة العراقية".

وقال بارزاني "أكدنا التزامنا بوحدة العراق وقرار المحكمة الاتحادية العليا وحل المشاكل بموجب دستور يضمن حقوق الجميع".

وتابع رئيس وزراء الإقليم "يجب أن يعي العبادي حجم المسؤولية وأن الإجراءات المتخذة ضد كردستان تضر بجزء من الشعب العراقي"، معتبراً أن "ما تقوم به بغداد ضد كردستان لا يمت بصلة لإجراء الاستفتاء".

وأشار بارزاني إلى أن "بغداد تستغل الفرصة السانحة أمامها لهدم الكيان السياسي لإقليم كردستان"، معتبراً أن "مشروع الموازنة المعد الآن دليل يثبت ذلك". وأكد أن "عدم المصادقة على الموازنة أفضل من إقرارها بصيغتها الحالية ونحن نأمل إعادة النظر فيها".

وتابع رئيس حكومة الإقليم بالقول إن "عدم وجود ميزانية أفضل من المشروع الحالي للموازنة". وأشار إلى أن "حكومة الإقليم أبلغت صندوق النقد الدولي، بأن العراق بحاجة إلى قانون الموازنة بشكل يعبر عن الجميع".

وخفضت حصة الإقليم في موازنة ٢٠١٨ الى ١٢,٦٧ ٪ بدلا من ١٧٪، وهي النسبة التي تسلمها الحكومة الاتحادية منذ ٢٠٠٦.

ورداً على سؤال عن موعد إجراء الانتخابات في الاقليم، قال بارزاني إن "موعد إجراء الانتخابات سيحدد في وقت قريب"، مضيفا إن "الحكومة الحالية ملتزمة بدورتين تشريعيتين، وبعد الحوار مع الاطراف السياسية سنحدد موعد الانتخابات".

وبشأن لقائه مع السفير الأميركي في العراق، أوضح رئيس حكومة الإقليم أن الأخير "تحدث عن آلية مشتركة للحوار بين بغداد وأربيل، وضرورة مشاركة الإقليم فيه حسب الدستور".

وأضاف أن "حكومة الإقليم ترى أن التنسيق العراقي الأميركي ناقص، ونحن نرحب بآلية مشتركة بين الأطراف الثلاثة في المناطق المتنازع عليها، بين إقليم كردستان والعراق والولايات المتحدة".

وفي سياق علاقات الإقليم مع الدول الاقليمية، أكد بارزاني أن "العلاقة مع تركيا طبيعية ومستمرة، ولم تنقطع"، مؤكداً أن "اللقاءات مع المسؤولين الأتراك يمكن أن تعقد متى ما دعت الحاجة".

وبشأن العلاقة مع إيران، قال رئيس حكومة الإقليم "إنها لم تفتح منفذين حدوديين، مع الإقليم"، مؤكداً استمرار عمل حكومته على "إعادة افتتاح المعبرين، لأنه ليس هناك مبرر لإغلاقهما". وأكد أن "إعادة فتحهما تصب في صالح إيران أيضا".

من جهة اخرى، طالب نيجيرفان بارزاني المجتمع الدولي بـ"مساعدة نازحي كركوك وطوزخورماتو، والتحقيق في ما جرى فيها تجاه الكرد، ومحاسبة من تجاوز على ممتلكاتهم، وفتح ملف تحقيقي للخروق التي حصلت في القضاء بعد نزوح أكثر من ١٠٠ ألف شخص".

رئيس الجمهوريّة يلتقي العامري والنجيفي

معصوم يبحث إجراء الانتخابات مع بعثة يونامي وسفيري أميركا وبريطانيا

□ بغداد / المدى

بحث رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس، إجراء الانتخابات في موعدها وحل الخلافات بين بغداد وأربيل مع رئيس بعثة يونامي وسفيري أميركا وبريطانيا.

وقال مكتب معصوم في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الأخير "التقى رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يان كوبيتش والسفيرين الأمريكي والبريطاني لدى العراق دوغلاس سيليمان وجوناثان بوول ويلكس". وأضاف البيان إن اللقاء "بحث التطورات السياسية والامنية في العراق والمنطقة وسبل مضاعفة المساعدات الدولية لتنفيذ خطط عودة النازحين وإعمار العراق الى جانب تفعيل التعاون الإقليمي والدولي لمواصلة الحرب على الإرهاب".

وشدد رئيس الجمهورية على "ضرورة استمرار الدعم التقني واللوجستي لخبراء الامم المتحدة في هذا الشأن"، مؤكداً "أهمية إجراء الانتخابات المقبلة في توقيتها الدستوري ولزوم تعميق الممارسة الديمقراطية كضمانة لتقدم العراق على المستويات كافة". بدورهما، أشاد سفيرا أميركا وبريطانيا بـ"الانتصارات البطولية التي حققها الشعب العراقي على الارهاب". وأكدا "عزم المجتمع الدولي على دعم العراق في جميع المجالات والحرص على أمنه واستقراره ووحدته وسيادته"، فيما ثمّنا "إعلان بغداد وأربيل الاستعداد لحوار قريب لحل المشاكل العالقة كافة".

وفي وقت سابق، زار رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس، الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري ونائبه أسامة النجيفي، وبحث معهما إمكانية حل الخلافات بين بغداد وأربيل وعودة النازحين.

وقال مكتب معصوم، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الأخير "زار مساء الإثنين، الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري"، مبيناً أنه "تم بحث التطورات السياسية والأمنية في البلاد".

وأضاف البيان أن "الجانبين شددا على ضرورة تعزيز الثقة بين أربيل وبغداد والعمل على بدء حوار أخوي قريب وبناء يضمن الوصول الى اتفاقات تحقق حل جميع المشاكل الراهنة بشكل يضمن حقوق ومصالح المواطنين كافة على أساس مبادئ الدستور"، لافتاً إلى أنهما "أعربا عن القدرة على النجاح في هذا الشأن".

وأوضح بيان رئاسة الجمهورية أن "الجانبين ثمّنا إرادة جميع المكونات العراقية على ضرورة العمل على حماية وتطوير مكاسب ونجاحات التجربة الديمقراطية للبلاد".

كما التقى رئيس الجمهورية، نائبه أسامة النجيفي، وحضر اللقاء النواب ظافر العاني وخالد المفرجي وأزهار الشيخلي، وعدد من مستشاري رئيس الجمهورية، بحسب بيان لمكتب النجيفي. وقال مكتب النجيفي، إن "رئيس الجمهورية قدم شرحاً للازمات التي يعاني منها البلد ورؤية سيادته للحلول المناسبة". استعرض معصوم، خلال اللقاء "جولته التي زار فيها كركوك وكردستان للوقوف على وجهات نظر الفرقاء للبحث في الحلول المناسبة وإيجاد تفاهمات بين المكونات العراقية".

كما تطرق رئيس الجمهورية الى "الازمة بين بغداد وكردستان وضرورة إجراء لقاءات ومشاورات لحلها، وبخاصة بعد قبول الإقليم الالتزام بقرارات المحكمة الاتحادية"، بحسب البيان ذاته.

من جهته، أكد النجيفي "ضرورة توفير البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات وتنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي أكد ضرورة عودة النازحين وضبط السلاح وتوفير البيئة الآمنة والامور اللوجستية، وأن المقدس هو مصلحة الشعب وليس التوقيتات".

واستمع معصوم الى "شرح قدمه النائب خالد المفرجي حول المشاكل التي تعاني منها محافظة كركوك". ووعد "بالالتقاء بأطراف الأزمة في بغداد والسعي لحل الإشكالات دستورياً وقانونياً".

وكان رئيس الجمهورية قد التقى نائبه نوري المالكي، يوم الإثنين، وحثا على الإسراع بإقرار الموازنة وإعادة النازحين الى المناطق المحررة.

وقال مكتب المالكي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "الجانبين أكدا ضرورة توحيد الخطاب السياسي والعمل على تجاوز المشاكل والخلافات لاسيما ما يتعلق بالحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والإسراع في إقرار الموازنة الاتحادية، واحترام التوقيتات الزمنية لإجراء الانتخابات وتوفير الأجواء المناسبة لإعادة النازحين الى المناطق المحررة".

العبادي يطالب بحسم "الملفّات الكبرى"

رئيسا مجلسي النوّاب والقضاء يناقشان مكافحة الفساد

□ بغداد / المدى

بحث رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان مع رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وأكدا أهمية تطبيقها ضمن القانون والدستور.

وقال عبد الستار البيرقدار، المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى، في بيان، تلقته (المدى)، إن الاخير استقبل في مكتبه ببغداد، أمس، رئيس مجلس النواب سليم الجبوري"، مبيناً أن الجانبين ركزا على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ودور اللجان النيابية بهذا الغرض".

وتابع البيرقدار، أن "اللقاء تناول كذلك ضرورة التأكيد على أن الجهود المبذولة بهذا الصدد محصورة بالجهات المختصة بموجب الدستور والقانون وتجريدها من أي اعتبار آخر".

وفي السياق ذاته، وجه رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، المجلس الاعلى لمكافحة الفساد، بمعالجة المعوقات التي تحول دون استكمال طرح الملفات التي تعنى باسترداد الاموال وتقديم الفاسدين الى القضاء.

وأطلق رئيس مجلس الوزراء، في الـ٢٨ من تشرين الثاني الماضي، حملة لملاحقة المفسدين.

ووصف الحملة التي أطلقها بأنها "تحدّ كبير ومعركة أصعب من التي خاضها العراق ضد تنظيم داعش".

وذكر بيان، لمكتب رئيس الوزراء، حصلت (المدى)، على نسخة منه، أن "المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، عقد اجتماعه الدوري، الإثنين برئاسة حيدر العبادي بحضور أعضاء المجلس كافة".

وأكد العبادي، بحسب البيان، "المضي بالمنهج الذي اعتمدته الحكومة في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين"، مشيرا الى "أهمية حسم ملفات الفساد الكبرى والتحقق من دقة المعلومات الخاصة بها وصولاً الى محاسبة الفاسدين الذين يتسببون بسرقة المال العام أو هدره".

ووجّه العبادي، المجلس الأعلى لمكافحة الفساد بـ"حسم الملفات التي بحوزته ورفع العقبات والمعوقات التي تحول دون حسم الكثير من القضايا المتلكئة لاسترداد الاموال وتقديم الفاسدين للقضاء".

كما وجه رئيس الوزراء، بعد اطلاعه على عرض تفصيلي لمستوى أداء مكاتب المفتشين العموميين المقدّم بشكل مستقل من قبل هيئة النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية، بـ"إخضاع مكاتب المفتشين العموميين لدورات تدريبية نوعية لتلافي نقاط الضعف التي كشفتها نتائج التقييم". وصوّت مجلس النواب خلال جلسته الإثنين الماضي، على مشروع قانون بإلغاء مكاتب المفتشين العموميين في دوائر ومؤسسات الدولة. وأبدت النزاهة اعتراضها على ذلك القرار، مؤكدة ان ذلك سيصب في "صالح الفاسدين".

واطلع المجلس خلال الاجتماع على "المبالغ التي وفرتها مكاتب المفتشين العموميين الناتجة عن كشف عمليات الفساد أو إيقاف الهدر بالمال العام التي تمثل أكثر من عشرة أضعاف ما تنفقه المكاتب نفسها ضمن موازنتها المالية".

وناقش المجتمعون، "الإنجازات التي حققها الفريق الوطني الميداني لمتابعة توصيات خبراء التحقيق الدوليين التي كشفت عن قضايا فساد أو اختلاس أو تزوير". وأوصى العبادي في ختام الجلسة، بـ"الاستمرار في متابعة هذه القضايا ودعم عمل الفريق الوطني الميداني بما يضمن تأمين تحقيق إداري شفاف".

خلال استقباله وفد رئاسة المجلس الأعلى

شمخاني: حلّ الحشد مؤامرة لزعزعة استقرار العراق

□ بغداد / المدى

اعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني أن حل الحشد الشعبي سيطيح العراق في مؤامرة جديدة لإعادة الإرهاب وانعدام الامن.

وأشاد شمخاني بوعي وحكمة المسؤولين ونواب البرلمان العراقيين في رفض مؤامرات الأعداء الساعية لضرب الأمن الداخلي وجني ثمارها.

وقال رئيس مجلس الامن القومي الإيراني، خلال استقباله في طهران وفدا من المجلس الأعلى الاسلامي برئاسة همام حمودي، ان "الحديث عن حل الحشد الشعبي في العراق مؤامرة جديدة لإعادة انعدام الأمن والإرهاب الى المنطقة.

وأضاف شمخاني أن "صمود ومقاومة الشعب العراقي وبطولات الجيش والقوات الأمنية والشعبية لاسيما الحشد الشعبي أدت الى إزالة أكبر تهديد إقليمي". وأكد أمين مجلس الأمن القومي الإيراني أن "وعي وحكمة المسؤولين ونواب البرلمان العراقي لمنع مؤامرات الأعداء من أجل ضرب الأمن الداخلي وجني ثمارها". وقالت مصادر مطلعة لوكالة (إسنا) الإيرانية، إن زيارة حمودي إلى إيران تهدف إلى إطلاع القيادة الإيرانية على طبيعة التحالفات في الانتخابات المقبلة ومناقشة مستقبل التحالف الوطني.

وفي سياق متصل، حذر رئيس المجلس الأعلى همام حمودي، أمس الثلاثاء، من مؤامرة صهيونية كبرى لتدمير دول الطوق ضد إسرائيل (مصر والعراق وسوريا ولبنان). ودعا المجتمع الدولي الى مواجهة التحالف العربي وإيقاف صب قنابله على شعب اليمن.

وقال حمودي، في كلمة له أمام مؤتمر عقد في طهران، "نحذر من مؤامرة صهيونية كبرى لتدمير دول الطوق ضد إسرائيل مصر والعراق وسوريا ولبنان". وأضاف رئيس المجلس الاعلى الاسلامي أن "المنطقة أحوج ما تكون اليوم لمواجهة زلزال التكفير وتعزيز الوحدة الإسلامية"، لافتاً إلى أن "داعش انتهت كدولة خرافة ولكن يجب مواجهة فكرها الضال عبر عقد مثل هذه المؤتمرات الهامة". ودعا النائب الاول لرئيس البرلمان الى "عقد مؤتمر للوحدة الإسلامية من قلب كربلاء خلال أربعينية الامام الحسين (ع)، لوجود كل شعوب العالم المسلمة بثقافاتها وألوانها وقومياتها".

الطوز تعتقل 17 شرطيّاً لمشاركتهم في الاستفتاء

نائب عن كركوك: نطالب بقوّات دوليّة في المتنازع عليها

حذّر نائب عن محافظة كركوك، أمس، من تزايد الجرائم والاعتداءات التي تستهدف الكرد في بعض أقضية المحافظة، واصفاً تلك الاعمال بأنها "جرائم إبادة جماعية"، وطالب بإدارة مشتركة لإدارة تلك المناطق. ودعا الى نشر قوة دولية لحماية المكونات في المحافظة.

□ كركوك / مروان العاني

ونفذت القوات المشتركة، منتصف تشرين الاول الماضي، عملية عسكرية لإعادة انتشار القوات الاتحادية في كركوك وعدد من المناطق المتنازع عليها. وأدت تلك العملية الى نزوح نحو ١٠٠ ألف شخص من كركوك باتجاه إقليم كردستان.

وقال محمد الحاج عثمان، خلال مؤتمر عقده أمس وحضرته (المدى)، إن "كركوك شهدت بعد أحداث منتصف تشرين الثاني الماضي أوضاعاً خطيرة وسيئة لاسيما في قضائي طوز وداقوق، إذ إن الجرائم والاعتداءات قد تعدت جميع القيم الإنسانية"، معتبراً أن "تلك الافعال تعد خرقاً صارخاً للدستور العراقي ومواثيق حقوق الإنسان".

وأضاف النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني إن "الجرائم التي تشهدها بعض أقضية كركوك تدخل ضمن إطار الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الكردي"، مؤكداً أن "تلك الجرائم الموثقة نُفذت من قبل مجاميع مسلحة ضمن فصائل الحشد الشعبي". وتابع النائب الكردي "إننا نلفت انتباه الجهات المسؤولة بأن هذا الوضع المشين وغير المقبول لا يمكن تحمله، ومن الضروري قبل فوات الاوان الإسراع في تسليم الملف الامني في هذه المناطق الى قوة مشتركة تكون محل ثقة الجميع وتعمل على تطبيع الاوضاع، وهذا الامر يقع على عاتق مسؤولية القائد العام للقوات المسلحة، حيدر العبادي".

وشدد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني على "ضرورة وجوب تهيئة الارضية المناسبة لعودة العوائل النازحة وتعويض المتضررين"، لافتاً الى أن "الدستور العراقي ينص على إدارة المناطق المشار اليها أعلاه بصورة مشتركة، وبعكسه فاننا سنلجأ الى المحكمة الدولية في لاهاي والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي لتقديم دعوى معززة بالوثائق الثبوتية ضد ما يجري من انتهاكات. وطالب النائب عن كرد كركوك قوات التحالف وقوات حفظ السلام الدولي بـ"الانتشار في هذه المناطق بهدف إعادة الحياة فيها الى طبيعتها". في سياق ذي صلة، اعتقلت قوة من الجيش، عناصر من شرطة قضاء الطوز بتهمة المشاركة في استفتاء إقليم كردستان الذي أجري في أيلول الماضي.

وأعلن عضو في مجلس محافظة صلاح الدين عن اعتقال ١٧ منتسبا في شرطة قضاء طوزخورماتو وصدور أوامر بالقبض بحق ١٢ آخرين من بغداد على خلفية مشاركتهم في استفتاء إقليم كردستان. وأصدر رئيس مجلس الوزراء، حيدر العبادي، قرارات مشددة ضد حكومة إقليم كردستان، بعد إجرائها الاستفتاء، تضمنت الملاحقة القضائية لموظفي أجهزة الدولة المشاركين في الاستفتاء وحظر الطيران الدولي على مطارات الإقليم.

وقال ملا حسن، عضو مجلس محافظة صلاح الدين، إن "١٧ منتسباً في شرطة قضاء طوزخورماتو اعتقلو بينهم اثنان من أفراد حمايتي بعد صدور أوامر قبض بحقهم لمشاركتهم في استفتاء الإقليم".

من جهته، أكد محمد فائق، المتحدث باسم قائممقام طوزخورماتو، أن "أوامر اعتقال صدرت في الـ٣ من الشهر الحالي، بحق ٢٩ منتسبا من شرطة طوزخورماتو، حيث تم اعتقال ١٧ منهم على خلفية مشاركتهم في استفتاء إقليم كردستان".